الأمم المتحدة

TD/B/EX(72)/5

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
28 November 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثانية والسبعون

جنيف، 18–21 تشرين الأول/أكتوبر 2022

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثانية والسبعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 18 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية 3

ألف – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا – الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية 3

باء – تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي 4

جيم – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس 4

ثانياً – موجز الرئاسة 6

ألف – الجزء الرفيع المستوى: إعادة الاقتصاد العالمي إلى مساره الصحيح والتصدي للتحديات الأكثر إلحاحاً 6

باء – الاستثمار من أجل التنمية: الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام 9

جيم – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا – الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية 11

دال – الأنشطة المضطلع بها في إطار تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً 13

هاء – تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني 15

واو – الجلسة العامة الختامية 16

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها من المسائل 18

ألف – إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة 18

باء – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثالثة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 18

جيم – تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2021–2022 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية 19

دال – الجلسة العامة الختامية 19

هاء – مسائل أخرى 19

واو – تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثانية والسبعين 19

المرفقات

الأول – مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند 6، الذي اقترحته مجموعة ال 77 والصين 20

الثاني – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثالثة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 21

الثالث – الحضور 22

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية الثانية والسبعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 18 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وعقد المجلس، أثناء الدورة، سبع جلسات عامة في شكل افتراضي وأيضاً في شكل حضوري.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا – الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية

الاستنتاجات المتفق عليها 574 (دت-72)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- *يرحب* بتقرير أمانة الأونكتاد عن *"التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2022: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا – الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية"* وتوصياته المتعلقة بالسياسة العامة والرامية إلى تحقيق تنويع أكثر فعالية وتأثيراً لبناء قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود والحد من شدة تأثرها بالصدمات العالمية؛

2- *يحيط علماً* بالرسائل الرئيسية الواردة في التقرير في مجال السياسة العامة، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأفريقية تنويع اقتصاداتها وتعزيز صادراتها من الخدمات العالية القيمة، عن طريق مجموعة موسعة من التكنولوجيات والهياكل الأساسية وتحسين إمكانية الحصول على خدمات مبتكرة في مجالات المالية والأعمال التجارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

3- *يسلّم* بما لوحظ في التقرير من حواجز قائمة أمام التجارة في الخدمات، بما في ذلك أوجه عدم اليقين بشأن الهياكل الأساسية القانونية والتنظيمية والمالية، ويلاحظ في هذا الصدد الدور الهام الذي تضطلع به منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في التصدي لهذه الحواجز التي تعيق التجارة في الخدمات؛

4- *يكرر* تأكيد الحاجة إلى تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تعالج القيود الأساسية وتيسر التجارة في الخدمات، بسبل منها إقامة الروابط المحلية والإقليمية، من أجل الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعظيم جهود البلدان الأفريقية لتحقيق الانتعاش والتزامها بنمو أكثر شمولاً واستدامة؛

5- *يدعو* الشركاء في التنمية إلى دعم البلدان الأفريقية، بالشراكة مع القطاع الخاص، في الجهود التي تبذلها من أجل تنويع صادراتها، ويحيط علماً بأهمية الابتكار والتكنولوجيا في تعزيز الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية؛

6- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل توفير البحوث الاقتصادية وتحليل السياسات وأدوات البيانات لدعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى بناء قدراتها الإنتاجية وتنويع صادراتها.

الجلسة العامة الختامية
21 تشرين الأول/أكتوبر 2022

باء- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر 575 (دت-72)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- *يؤكد من جديد* الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التعاون التقني باعتباره أحد الأركان الأساسية الثلاثة لعمل الأونكتاد، ويشدد على أهمية التنسيق بين هذه الأركان من أجل المساعدة المتسقة والمتعاضدة؛

2- *يشدد* على أهمية تعزيز تعددية الأطراف لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالتعاون مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة؛

3- *يرحب* بمبادرات الأونكتاد الرامية إلى تزويد البلدان بمساعدة تقنية سريعة ومبتكرة وقائمة على الطلب من أجل التصدي على أفضل وجه لقضايا التنمية، بما فيها القضايا الناشئة عن الأثر الناجم عن الأزمات العالمية، والحالات الأخرى للطوارئ والنزاع وما بعد انتهاء النزاع التي تؤثر على تجارة تلك البلدان؛

4- *يطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل جهوده الرامية إلى تزويد الدول الأعضاء بتعاون تقني شامل ومتسق وفقاً لولايته المتمثلة في مواصلة تنفيذ استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني وأن يقدم في الوقت المناسب مجموعة أدوات الأونكتاد الجديدة واستراتيجيةً لتعبئة الموارد؛

5- *يشجع* الأونكتاد على مواصلة جهوده المتعلقة بالمشاركة في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بسبل منها تعزيز التعاون مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، بالتعاون مع الوكالات الشريكة من المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية؛

6- *يلاحظ مع الارتياح* الزيادة في المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، ويشدد على أهمية توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لضمان التعاون التقني الفعال، ويشجع أيضاً على تقديم مساهمات متعددة السنوات لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً، بغية زيادة استدامة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، ويعيد تأكيد الحاجة إلى تحسين تطبيق مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالشفافية والمساءلة، فضلاً على الإدارة القائمة على النتائج.

الجلسة العامة الثالثة
19 تشرين الأول/أكتوبر 2022

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا – الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية

1- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند 4 من جدول الأعمال التي عُممت في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022 باعتبارها ورقة غير رسمية (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

2- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(72)/2) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. وقرر المجلس، وفقاً لمقرر الجمعية العامة 445/47، أن يتضمن تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثانية والسبعين المقدم إلى الجمعية العامة سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

3- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الثالثة المعقودة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الرابعة والثمانين، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/WP/319، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها واعتمد مشروع المقرر الوارد في الوثيقة لينظر فيه المجلس (انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه).

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2021–2022 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

4- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الثالثة المعقودة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بتقرير رئيس الهيئة الاستشارية للفترة 2021-2022.

5- وأشار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى أن برنامج الفقرة 166 قدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير سبع دورات دراسية قصيرة وأربع دورات دراسية إقليمية ودورة دراسية إلكترونية بشأن بناء القدرة على الصمود والتصدي للصدمات، على الرغم من الجائحة.

6- ورحبت بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين بالدعم الذي يقدمه البرنامج لتدريب المجموعات الإقليمية. وأشاروا إلى أن خبراء من شُعَب مختلفة من الأونكتاد ومن اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وخبراء وطنيين يدعمون البرنامج. وشجعوا الأونكتاد على مواصلة تعزيز عمله وتأثيره تمشياً مع مهامه وتوجيهات الهيئة الاستشارية. وشكرت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين البلدان المضيفة للدورات الدراسية الإقليمية، وهي الأرجنتين وباكستان وكينيا ومصر ومقدونيا الشمالية.

7- وأشار العديد من المندوبين إلى أن الدورات التدريبية والدورات الدراسية القصيرة تمكّن واضعي السياسات والمندوبين المقيمين في جنيف من فهم الاتجاهات الاقتصادية وصياغة السياسات على نحو أفضل. ورحب بعض المندوبين بالمناهج الدراسية المحدَّثة، التي تتضمن القدرة على الصمود والتصدي للصدمات والتحديات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الجائحة.

8- ودعت إحدى المجموعات الإقليمية إلى تعزيز البرنامج بموارد بشرية ومالية إضافية. وأشارت إلى ردود الفعل الإيجابية على الدورة الدراسية الإقليمية الأخيرة التي عُقدت في القاهرة وما حققته من نجاح. وأعرب أحد المندوبين عن تطلعه إلى الدورة الدراسية الإقليمية المقبلة للاقتصادات الأفريقية التي ستُعقد في نيروبي في عام 2024؛ وأعرب مندوب آخر عن تطلعه إلى المساهمة في الهيئة الاستشارية وإلى الدورة الدراسية الإقليمية المقبلة التي ستُعقد في إسلام أباد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لفائدة واضعي السياسات من آسيا والمحيط الهادئ.

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجزء الرفيع المستوى: إعادة الاقتصاد العالمي إلى مساره الصحيح والتصدي للتحديات الأكثر إلحاحاً

(البند 2 من جدول الأعمال)

9- أدلت الأمينة العامة للأونكتاد بملاحظات استهلالية بيَّنت فيها الطابع المعقد للحالة الراهنة.

10- وافتُتحت حلقة النقاش بثلاثة متحاورات هنّ: النائبة الأولى لرئيس الوزراء ووزيرة المالية في هولندا، ورئيسة وزراء بربادوس، ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة. واقترحت المشارِكات في حلقة النقاش إجراءات وحلولاً ملموسة للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. وحثت إحدى المتحاورات على ضبط القيود المفروضة على تصدير الأغذية ودعت إلى توفير الوسائل المالية اللازمة للعمل المناخي وتعزيز الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وشددت متحاورة أخرى على الحاجة إلى إيجاد حلول طويلة الأجل لأزمة الديون، ودعت إلى استخدام جميع الوسائل الممكنة لمكافحة أزمة المناخ. وقالت إن التحولات الأربعة الواردة في عهد بريدجتاون أصبحت أهم من أي وقت مضى، مشيرة إلى أن هناك حاجة إلى قيادة استراتيجية أخلاقية عالمية، مع اضطلاع الأونكتاد بدور قيادي في مجالي التجارة والتنمية. وشددت متحاورة أخرى على القلق الذي يساورها إزاء الفجوة التمويلية وقالت إن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون أقدر على النهوض بالمهام الموكلة إليها وأن تغير تقييماتها لمخاطر الإقراض. وأردفت قائلة إنه ينبغي أيضاً للقطاع الخاص أن ينخرط أكثر في الإطار المشترك.

11- وأدلى ببيانات المتكلمون التالية أسماؤهم: ممثل زمبابوي، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل الفلبين، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل جمهورية كوريا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل هايتي، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل ملاوي، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ وممثل فييت نام؛ وممثل البرتغال؛ وممثل إسبانيا؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل هنغاريا؛ وممثل لبنان؛ وممثل فرنسا؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل أنغولا؛ وممثل دولة إيران الإسلامية؛ وممثل جامايكا؛ وممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وممثل الفلبين؛ وممثل شيلي؛ وممثل كوبا؛ وممثل بيرو؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل زامبيا؛ وممثل باكستان؛ وممثل بولندا؛ وممثل الصين؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل المغرب؛ وممثل الهند؛ وممثل مصر؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل لاتفيا.

12- وأعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن تقديرهم للملاحظات التي أبدتها الأمينة العامة للأونكتاد والمشارِكات في حلقة النقاش. ورحبت إحدى المجموعات الإقليمية بأن جميع المتحاورين من النساء.

13- وأقر العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بمشاركة الأمينة العامة والأونكتاد في فريق الاستجابة للأزمات العالمية، والعمل المتعلق بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، والاتفاق على ضمان تصدير الأغذية والأسمدة دون عوائق، مما يساعد على استقرار أسواق الحبوب. واعتُبر هذا العمل دليلاً على أن الدبلوماسية يمكن أن تنجح. وأعربوا عن أملهم في توسيع نطاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى أن الاتحاد الروسي بصدد تنفيذ اتفاق الحبوب. وأكدت الأمينة العامة للأونكتاد أنها لن تدخر جهداً لدعم هذه القضية.

14- وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين عن قلقهم إزاء الأزمات الحالية المترابطة والمتعددة الأبعاد، وهي أزمات تكاليف المعيشة، ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والديون، والتضخم، والغذاء والطاقة والمناخ. وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن الأزمات تؤدي إلى تفاقم التحديات الإنمائية المعقدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، التي تفتقر إلى القدرات الإنتاجية والتكنولوجيا اللازمة للتصدي لها. وقال أحد المندوبين إن النساء والفتيات بصفة خاصة يعانين من وضع هش. وأعربت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين عن قلقهم إزاء الركود الذي يلوح في الأفق.

15- وقالت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إن الأزمات تفاقمت بسبب الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وشجعت مجموعة إقليمية وأحد المندوبين على الجنوح إلى السلام. ودعت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين الاتحاد الروسي إلى احترام السلامة الإقليمية والقانون الدولي والنظام القائم على القواعد. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى أن هذه الأزمات المتتالية تكتسي طابعاً عالمياً. وشدد أحد المندوبين، في ممارسته لحق الرد، على ضرورة تحمل المسؤولية عن الإجراءات المتخذة.

16- وقالت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين إن الأزمات المترابطة تؤدي إلى انتكاس المكاسب المحققة في مجال التنمية وتحد من قدرة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

17- وقالت بعض المجموعات الإقليمية إن مهمة التصدي للأزمات والتحديات مهمة شاقة. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين عن القلق إزاء ما قد ينشأ عن الأزمات من عدم استقرار سياسي واضطرابات اجتماعية.

18- وأشارت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إلى أن إيجاد حلول للأزمات يستلزم مزيجاً مختلفاً من السياسات فضلاً على إرادة سياسية قوية وإجراءات قوية.

19- وأعربت وفود عديدة عن الحاجة إلى تنشيط تعددية أطراف حقيقية قائمة على القواعد. وشددت مجموعة إقليمية وأحد المندوبين على الحاجة إلى إدارة تعاونية وحلول جماعية. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى عدم وجود صوت يمثل أقل البلدان نمواً في المحافل المتعددة الأطراف. وذكر بعض المندوبين أن العالم ما فتئ يعاني من النزعة الانفرادية والحمائية.

20- ودعت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين إلى التضامن، والتعاون الدولي والإنمائي، وتنسيق العمل. وشدد عدة مندوبين على الحاجة إلى اتباع نهج نُظُمي، بما في ذلك التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وقال مندوب آخر إن بلدان الجنوب قد أظهرت قدراً كبيراً من التضامن. وقالت إحدى المجموعات الإقليمية إنه ينبغي للأونكتاد أن يدعم الحلول الإقليمية، لأن من شأن التكامل الإقليمي أن يكون أداة هامة.

21- *بشأن التجارة.* قالت مجموعة إقليمية ومندوب إن تعطل سلسلة التوريد وهشاشتها يعدان مصدر قلق رئيسي. ولا يوجد حل فعال من دون التجارة. وقال بعض المندوبين إن وجود نظام تجاري يعمل بصورة جيدة وتجارة مفتوحة ومستدامة تستند إلى قواعد غير تمييزية أمر أساسي. وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء الجزاءات الانفرادية والقيود التجارية.

22- *بشأن أزمات التمويل والديون والتضخم.* أشارت مجموعة إقليمية ومندوب إلى الحاجة إلى زيادة كمية ونوعية التمويل المقدم إلى البلدان النامية، وناقشا دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وإمكانياتها. وقالا إن البلدان المتوسطة الدخل بدورها تعاني من مشكلة التمويل، حيث إنها تكافح أيضاً للحصول على التمويل بأسعار معقولة.

23- وقالت بعض المجموعات الإقليمية إن هناك حاجة إلى مصادر للتمويل عامة وخاصة، وإن التمويل العام يمكن أن يساعد في اجتذاب التمويل الخاص. وشدد أحد المندوبين على أهمية العمل مع القطاع الخاص لتوجيه التمويل إلى البلدان النامية. وأشار مندوب آخر إلى ضرورة تشجيع الاستثمار. وقال مندوب آخر إن تأمين التمويل يتطلب الحصول على الدعم من الشركاء في التنمية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

24- وأعربت بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين عن قلقهم إزاء ضائقة الديون ودعوا إلى إعادة هيكلة الديون وتخفيف عبء الديون وإلى إيجاد حلول طويلة الأجل ناشئة عن تعاون دولي أكبر. وشدد أحد المندوبين على أن البلدان المثقلة بالديون قد قلصت الحيز المالي وتواجه خيارات صعبة. وقالت إحدى المجموعات الإقليمية إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة في البلدان المثقلة بالديون، وقال مندوب آخر إن مبادرة تعليق سداد خدمة الدين مهمة ولكنها ليست كافية. ولاحظت مجموعة إقليمية أخرى أنه على الرغم مما تعانيه أقل البلدان نمواً من مكامن ضعف ناشئة عن الديون، فإنها لا تحصل سوى على قليل من حقوق السحب الخاصة الإضافية.

25- وأشارت عدة وفود إلى التحديات التي يطرحها ارتفاع معدلات التضخم على العديد من البلدان. وقال أحد المندوبين إن رفع أسعار الفائدة ليس حلاً للحد من التضخم في البلدان النامية.

26- *بشأن أزمة الغذاء.* شدد أحد المندوبين على ضرورة اتخاذ إجراءات نُظُمية لخفض أسعار الأغذية والسلع الأساسية. وقالت إحدى المجموعات الإقليمية إنه ينبغي تجنب فرض المزيد من القيود على التجارة وتصدير الأغذية، في حين قال مندوب آخر إنه ينبغي النظر في تضييق سلاسل الإمدادات الغذائية. وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن من المهم أيضاً تنويع إنتاج الأغذية.

27- وقال أحد المندوبين إن الإجراءات الرامية إلى مكافحة أزمة الغذاء يمكن أن تُستوحى من الحصول على اللقاحات باعتبارها منفعة عامة عالمية. واقترح مندوب آخر إنشاء مركز دولي لتجارة الحبوب من أجل معالجة انعدام الأمن الغذائي.

28- *بشأن أزمة الطاقة.* حثت عدة مجموعات إقليمية وأحد المندوبين على اتخاذ إجراءات لتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة وتعزيز الانتقال في مجال الطاقة. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى نقص الاستثمار في قطاع الطاقة. وأعرب مندوب آخر عن القلق الذي يساوره إزاء التدافع العالمي للحصول على الغاز الطبيعي. وقال مندوب آخر إنه ينبغي للبلدان المصدرة للوقود الأحفوري أن تمتنع عن فرض قيود على الصادرات لأن ذلك لا يؤدي إلا إلى تفاقم أزمة الغذاء.

29- وقالت إحدى المجموعات الإقليمية إنه ينبغي تنويع إنتاج الطاقة. وقال أحد المندوبين إن هناك حاجة إلى سياسة مسؤولة في مجال الطاقة لا تعتمد على مُورِّد واحد. وقال مندوب آخر إن بلده يصدد التعاون مع بلدان أخرى والبحث عن سبل لتخزين الغاز الطبيعي في أوروبا وللتركيز على الطاقة المتجددة. وأشار مندوب آخر إلى أن بلده يتوخى أن يصبح مركزاً للطاقة.

30- *بشأن أزمة المناخ والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.* اتفقت وفود عديدة على أن تغير المناخ يمثل تهديداً وجودياً وينبغي أن يكون أولوية قصوى. وقال أحد المندوبين إن البلدان النامية بحاجة إلى الدعم. ودعت بعض المجموعات الإقليمية إلى زيادة مستوى الطموح وتعميق الحوار في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وقال بعض المندوبين إن المؤتمر فرصة للالتزام بتمويل المناخ.

31- وقال عدة مندوبين إن آثار تغير المناخ تعكس ظلماً تاريخياً. وقال بعض المندوبين إن ثمة حاجة إلى مسؤولية مشتركة ولكن متباينة لتوسيع نطاق تمويل المناخ وحاجة أيضاً إلى تعزيز تمويل الخسائر والأضرار. وقال مندوب إن أحد الشواغل الرئيسية هو أن حوالي 60 في المائة من تمويل المناخ

يعتمد على أدوات الدين. وأكد مندوب آخر على أهمية مراعاة قابلية التأثر بتغير المناخ في الحصول على التمويل. وشددت الأمينة العامة للأونكتاد على استخدام تحويل الدين إلى التزام بصون البيئة.

32- *بشأن التكنولوجيا.* أشارت مجموعة إقليمية ومندوب إلى ضرورة تسريع وتيرة نمو التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا لدعم عمليات التحول نحو اقتصادات أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة. وشدد مندوب آخر على ضرورة سد الفجوات الرقمية. وقال مندوب آخر إن من الأهمية بمكان تبادل التكنولوجيا والخبرات وأعرب عن استعداد بلده للقيام بذلك. وأشار مندوب آخر إلى أهمية الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الإبداعي.

33- *بشأن الأونكتاد وعهد بريدجتاون.* أكدت مجموعة إقليمية والعديد من المندوبين أن التحولات الأربعة المنصوص عليها في عهد بريدجتاون أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى لبناء مستقبل أكثر شمولاً واستدامةً وقدرةً على الصمود. وقالت المجموعة الإقليمية وأحد المندوبين أيضاً إنه ينبغي تنشيط الأونكتاد.

34- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى وعدة مندوبين عن تقديرهم للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال البحث والتحليل وبناء القدرات. وقالت مندوبة أخرى إن بلدها مستعد لتعميق التعاون مع الأونكتاد، في مجالات منها المبادرة العالمية بشأن التنمية التي أطلقها.

35- وأشار مندوب آخر إلى أن الأونكتاد يتمتع بوضع فريد يمكّنه من مساعدة البلدان النامية. وشددت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين على الحق في التنمية وعلى أن الأونكتاد شريك هام في هذه المسيرة.

36- *بشأن تبادل الخبرات الوطنية.* تبادل العديد من المندوبين ومجموعة حكومية دولية الخبرات الوطنية والإقليمية في مجال التصدي للأزمات الحالية وبناء مستقبل أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة. وأشار بعض المندوبين أيضاً إلى برامج بلدانهم في مجال التعاون الإنمائي.

باء- الاستثمار من أجل التنمية: الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام

(البند 3 من جدول الأعمال)

37- افتُتحت حلقة للنقاش ببيان أدلت به الأمينة العامة للأونكتاد. وأدلى المتحدث الرئيسي، وهو الرئيس التنفيذي للمنظمة العالمية للمناطق الحرة، ببيان، تلاه عرض قدمه ممثل عن أمانة الأونكتاد. وشارك في حلقة النقاش الرئيس المشارك للجنة الأمم المتحدة للضرائب؛ ورئيس وحدة الأعمال التجارية والضرائب الدولية بمركز السياسة والإدارة الضريبيتين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وكبير مديري الضرائب الدولية بالمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب؛ وأستاذة فخرية للإدارة بكلية مايز لإدارة الأعمال التابعة لجامعة تكساس إيه آند إم؛ وزميل أوشيودا بجامعة طوكيو.

38- وأدلى ببيانات المتكلمون التالية أسماؤهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل إكوادور؛ وممثل الصين؛ وممثل ألمانيا؛ وممثل إسبانيا؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ وممثل جمهورية كوريا؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل هولندا؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل باكستان.

39- وسلطت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، الضوء على الأزمات المتعددة التي يواجهها العالم والتي تؤثر سلباً على بيئة الاستثمار الدولية. وقالت إن فجوات الاستثمار لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 آخذة في الاتساع، وإن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بحاجة إلى مزيد من الأموال لتمويل أهداف التنمية المستدامة. واسترسلت قائلة إن الإصلاحات الضريبية الدولية المزمع تنفيذها، والمتمثلة في استحداث حد أدنى عالمي للضريبة يُعرف باسم الركيزة الثانية، ستكون لها

آثار هامة على بيئة الاستثمار العالمية وعلى الجهود التي تبذلها البلدان لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وحثت البلدان على بناء قدراتها التقنية والاستعداد للإصلاحات الضريبية، وقالت إن الأونكتاد مستعد لتقديم المساعدة.

40- وأبرز المتحدث الرئيسي أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأعرب عن قلقه إزاء انخفاض مستوى وعي واضعي السياسات والمؤسسات بآثار الإصلاحات الضريبية الدولية المزمع تنفيذها. واقترح أن تقوم سلطات المناطق الاقتصادية الخاصة ووكالات تشجيع الاستثمار بتثقيف نفسها، وتقييم الأثر المحتمل لتشجيع الاستثمار، وتقييم الأدوات غير الضريبية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار إلى الدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به الأونكتاد في دعم المناطق الاقتصادية الخاصة في هذا المجال.

41- وعرض ممثل عن أمانة الأونكتاد أحدث الاتجاهات في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الرئيسية المستخلصة من تقرير "*World Investment Report 2022: International Tax Reforms and Sustainable Investment*" (تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022: الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام). وقال إن الركيزة الثانية ستغير الطريقة التي تستثمر بها الشركات المتعددة الجنسيات على الصعيد الدولي، وستحد من استخدام حوافز الاستثمار لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وستؤثر بصورة كبيرة على السياسات والنهج الصناعية المتبعة لجذب الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد على ثلاث أولويات للسياسة العامة هي: زيادة الوعي بالأثر وتعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية، واعتماد حل متعدد الأطراف لمعالجة أوجه التضارب المحتملة بين نظام اتفاقات الاستثمار الدولية والركيزة الثانية، وإنشاء آلية لضمان التوزيع العادل للإيرادات على البلدان النامية.

42- وقالت متحاورة، أثناء تطرقها إلى الآثار المترتبة على الإصلاحات الضريبية، إنه ينبغي للبلدان أن تعيد تركيز حوافزها القائمة على الربح وتعيد توجيهها إلى أنواع أخرى من الحوافز لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وشددت على أهمية تعزيز التعاون مع الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على التصدي للتحديات المتعلقة بالسياسات الضريبية والاستثمارية. وناقش متحاور آخر الحاجة إلى التعجيل بالإصلاح الضريبي في أفريقيا حيث تتراوح الخسائر الحالية في الإيرادات الناجمة عن الحوافز الضريبية بين 4 و8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان. ورحب بالتعاون مع الأونكتاد لمساعدة واضعي السياسات في مجال الاستثمار على التعامل مع القواعد المعقدة للركيزة الثانية.

43- وذكر متحاور آخر أنه لا ينبغي لواضعي السياسات أن يعتبروا الركيزة الثانية وسيلة لإلغاء الحوافز تماماً، بل وسيلة للحد من استخدام الحوافز والتقليل من "السباق نحو القاع". واتفق المتحاورون على أنه ينبغي للبلدان النامية أن تستعرض نظمها لحوافز الاستثمار من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. واتفقوا أيضاً على أهمية استمرار التعاون بين أصحاب المصلحة في مجال الضرائب والمستثمرين.

44- وتناول بعض المتحاورين مساهمات *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022*. وأشاروا إلى المقاييس الجديدة المستحدثة في التقرير لقياس معدلات الضريبة الفعلية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر والتفسيرات الواضحة لقواعد الركيزة الثانية والآثار المترتبة على الحوافز المالية وسياسات الاستثمار الأخرى.

45- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم للرؤى المتبصرة التي أعرب عنها المتحاورون، ولعمل الأونكتاد بشأن الاستثمار، وأيضاً لما تضمنه *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022* من تحليل عالي الجودة وما اتسم به من أهمية وفائدة.

46- وأعربت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين عن قلقهم إزاء الضغوط التي تمارسها الأزمات العالمية والتوترات الجغرافية السياسية على تدفقات الاستثمار العالمية وتؤدي إلى انخفاضها، في حين أعربت بعض المجموعات الإقليمية الأخرى والمندوبين عن أسفهم للحصة الضئيلة من التدفقات المتجهة إلى البلدان والمناطق المنخفضة الدخل. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين عن قلقهما إزاء قدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار النظام الضريبي المزمع إنشاؤه، وأشارا إلى العقبات التقنية التي تعترض التنفيذ. وأعربت عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين عن تأييدهم للتدابير المقترحة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022* وطلبوا أن يعمل الأونكتاد على تنفيذها. وأبرزت بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين ضرورة قيام الأونكتاد بتوسيع نطاق المساعدة التقنية من أجل مساعدة البلدان على تعديل سياسات الاستثمار واستراتيجيات وأدوات تشجيع الاستثمار في ضوء القواعد الضريبية المتغيرة.

47- وشددت بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين على أهمية العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال تحليل السياسات وتقديم المشورة بشأن التمويل المستدام. وأكد العديد من المندوبين على ضرورة تعزيز تمويل أهداف التنمية المستدامة، وزيادة تدفق التمويل إلى الاستثمارات في البلدان النامية، واستهداف الاستثمارات الخضراء. وفي هذا الصدد، قال مندوب آخر إنه ينبغي تقديم الدعم في مجال السياسات إلى البلدان المتضررة من الكوارث المتكررة.

48- وعلقت مجموعة إقليمية ومندوب على أهمية العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مساعدة البلدان على إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، وشددا على أن الحاجة إلى هذا العمل تزداد إلحاحاً بسبب ضرورة المواءمة مع الإصلاحات الضريبية. وسلط عدة مندوبين الضوء على الأهمية المتزايدة لعمل الأونكتاد في مجال تيسير الاستثمار فيما يتصل بالمناقشات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير الاستثمار من أجل التنمية. وقالت مجموعة إقليمية أخرى إنه من الضروري الاضطلاع بمزيد من العمل لتحقيق الإمكانات الاستثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

49- وأعربت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين عن رغبتهم في تعميق التعاون مع الأونكتاد بشأن القضايا التي نوقشت.

50- وفي ختام المناقشة، رحب ممثل أمانة الأونكتاد بالتوجيهات الواردة من الدول الأعضاء. وقال إن الأونكتاد سيعمق جهوده في مجال البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، وتقديم المساعدة التقنية بشأن التمويل والاستثمار المستدامين وبشأن آثار الإصلاحات الضريبية الدولية المزمع إجراؤها على وضع سياسات الاستثمار، استناداً إلى الولاية المنصوص عليها في عهد بريدجتاون. وأضاف قائلاً إن الأونكتاد، سعياً منه إلى تحقيق هذا الهدف، يتطلع إلى تعزيز التعاون مع الشركاء الرئيسيين في مجال السياسة الضريبية الدولية، ومنهم لجنة الأمم المتحدة للضرائب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب.

جيم- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا – الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية

(البند 4 من جدول الأعمال)

51- درس المجلس، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، تقرير الأونكتاد المعنون "*Economic Development in Africa Report 2022: Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa – The Catalytic Role of Business and Financial Services*" (تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2022: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في

أفريقيا – الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية). وأشارت الأمينة العامة للأونكتاد إلى التشخيص الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الأفريقية، ولا سيما تكاليف المعيشة والديون وجائحة كوفيد-19، وقبل كل شيء قلة تنويع صادرات السلع والخدمات المتطورة. وقالت إن تعزيز تطوير الخدمات المالية والتقنية والتجارية يساهم في تنويع اقتصاد البلدان الأفريقية.

52- وقدم ممثل لأمانة الأونكتاد التقرير، مبرزاً قلة تنويع الصادرات واعتماد البلدان الأفريقية على السلع الأساسية. وقال إن السبيل للمضي قدماً هو بناء القدرات الإنتاجية وتعظيم الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تنويع الصادرات عن طريق المواءمة مع أهداف وممارسات النمو الشامل والتحول الهيكلي. وشدد على الدور التحويلي للخدمات العالية المعارف في خلق الوظائف التي تتطلب مهارات عالية. وأشار أيضاً إلى ضرورة تعزيز إمكانية حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل البديل. وقال إنه ينبغي تعزيز الروابط بين الصناعات وتشجيع الشركات المحلية على استخدام المحتوى المحلي والاعتماد على الموردين المحليين.

53- وأدلى ببيانات المتكلمون التالية أسماؤهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل البرازيل، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل البرتغال؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل الصين؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل إسبانيا؛ وممثل كينيا؛ وممثل الجزائر؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل مصر؛ وممثل الكاميرون. وأدلى متحدث من منظمة التعاون الإسلامي ببيان.

54- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تنظر في العوامل المحركة لتنويع الصادرات مع التركيز على المزيد من العوامل الاقتصادية والمالية والتجارية في استراتيجياتها الخاصة بالتنويع. وعلى سبيل المثال، فإن أهمية الخدمات باعتبارها محركاً للتنويع وإضافة القيمة تستحق إمعان النظر فيها. وأحاطت المجموعة الإقليمية علماً بالاستنتاج والتوصيات الواردة في التقرير ودعت إلى وضع أطر تنظيمية تساعد القطاع الخاص والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وترسّخ التأثير الدينامي للخدمات والتكنولوجيا على تنويع الصادرات. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن تأييدها للتحليل الوارد في التقرير. وشددت على ضرورة تعزيز الخدمات المالية والتجارية، فضلاً على الإصلاحات المؤسسية، لتنشيط الاقتصادات الأفريقية. وقالت إن لديها برنامجاً للمعونة بشأن التنويع في أفريقيا وبرنامجاً لمساعدة رائدات الأعمال، ودعت الشركاء في التنمية إلى توحيد الجهود لدعم البلدان الأفريقية. ورحبت مجموعة إقليمية أخرى بالتقرير، مشيرة إلى أن الخدمات والتغيير الهيكلي يمثلان تحديين يتعين مواجهتهما وأنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله الرامي إلى دعم أفريقيا. وأحاطت مجموعة إقليمية أخرى علماً بالتوصيات الواردة في التقرير بشأن دور الخدمات الكثيفة المعارف في تعزيز تنويع الصادرات في أفريقيا ودعت إلى نقل التكنولوجيا لهذا الغرض.

55- وذكر أحد المندوبين مختلف الأزمات التي تؤثر على البلدان الضعيفة، بما فيها البلدان الأفريقية، والحاجة إلى التنويع عن طريق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشار إلى الدعم الذي يقدمه بلده لأفريقيا بالتعاون مع شركاء مثل بنك التنمية الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى، وحث على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي.

56- وقال مندوب إن التقرير يأتي في الوقت المناسب، حيث يؤثر تغير المناخ على الإنتاج. ومضى قائلاً إن الاعتماد المفرط على السلع لم يعد مقبولاً. وحث صناع القرار في أفريقيا على الاستلهام من التحليل والتوصيات الواردة في التقرير. ورحب مندوب آخر بالدراسة وأشار إلى المساعدة التي ما فتئ بلده يقدمها إلى أفريقيا، في مجالات منها الاقتصاد الأخضر واللقاحات المضادة لكوفيد-19 والمبادرة العالمية بشأن التنمية. ودعا إلى تقديم الدعم لأفريقيا. وأشار مندوب آخر إلى أن تنويع الصادرات ضروري للغاية

وأن الحاجة تمس إليه في أقل البلدان نمواً. وشدد على ضرورة التعجيل بالرقمنة وتحسين مهارات العمال. وقال إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أداة لتنويع الصادرات. وختم بالقول إن مؤتمر قمة بين بلده والبلدان الأفريقية يرمي إلى دعم الجهود الإنمائية لأفريقيا. وأشار مندوب آخر إلى أن أفريقيا شريك استراتيجي لبلده وأن تشجيع التنمية المستدامة في أفريقيا أمر ضروري، بوسائل منها الشركة الإسبانية لتمويل التنمية. وقال إنه ينبغي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وقال مندوب آخر إن التنويع يظل التحدي الذي لا يزال يتعين التغلب عليه عن طريق الخدمات. وأشار إلى أن عهد بريدجتاون أناط بالأونكتاد ولاية واضحة لتعزيز سياسات واستراتيجيات التنويع. وقال إن من شأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تساعد على إزالة مختلف الحواجز وحفز التجارة والتنمية.

57- وشجع أحد المندوبين الأونكتاد على مواصلة تقديم الدعم الإنمائي لأفريقيا. وقال مندوب آخر إن تنمية أفريقيا تتطلب دعم المجتمع الدولي وإلغاء الديون وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وشدد على ضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق عهد بريدجتاون. وأثنى مندوب آخر على تقرير الأونكتاد وقال إن أفريقيا يمكنها، عن طريق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أن تعجل بتنويع الصادرات ومن ثم تحفز النمو والتنمية. وقال إن بلده يستضيف منتدى للتجارة الدولية يستهدف أيضاً الاقتصاد الرقمي. ورحب مندوب آخر بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، ولا سيما أدلة الاستثمار والدعم المقدم في مجالات المحاسبة والتنمية المستدامة والمنافسة والتجارة الإلكترونية. وقال إن إدراج الخيزران في دراسة للسلع الأساسية يعد مثالاً على إنصات الأونكتاد للبلدان النامية. ودعا إلى ملاءمة ميزانية الأونكتاد مع احتياجات البلدان النامية. وقال مندوب آخر إن التحليل الوارد في التقرير يتسم بالأهمية، ودعا إلى رفع التدابير القسرية الانفرادية وتشجيع تنويع الصادرات.

58- وأشارت إحدى المنظمات الحكومية الدولية إلى أن أزمة الغذاء وتغير المناخ يفرضان تقديم مزيد من الدعم لأفريقيا. وأكدت على ضرورة دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز النمو الاقتصادي والتكامل العالمي في عام 2023.

59- وفي الختام، أشارت أمانة الأونكتاد إلى ما قدمته الوفود من تشجيع وتعليقات واقتراحات. وقالت إن الاقتراحات الرامية إلى عقد الشراكات، وبناء القدرات الإنتاجية، وإعادة هيكلة الاقتصاد الأفريقي، وتوفير التدريب والتعليم، وإنشاء منصات رقمية هي اقتراحات مفيدة.

دال- الأنشطة المضطلع بها في إطار تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً (البند 5 من جدول الأعمال)

60- عرض ممثل لأمانة الأونكتاد الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد في إطار تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً. وأبرز التحديات المرتبطة بكوفيد-19 التي تعقد الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ أهداف برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً. واستدرك قائلاً إن المساهمات المختلفة لدعم أقل البلدان نمواً كانت مفيدة على الرغم من ذلك. وأوضح أن الإجراءات التي اتخذها الأونكتاد استهدفت تعزيز أقل البلدان نمواً وإعدادها للتنويع والانتقال إلى النمو الشامل والتنمية المستدامة؛ وتزويد الدول الأعضاء بالمعارف وأدوات السياسة العامة للتغلب على الصدمات؛ ومساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق الأهداف الإنمائية وأهداف التكامل الإقليمي. وقد مكنت الدروس المستفادة من هذه الأنشطة من تقديم دعم وتوجيه أفضل لأقل البلدان نمواً في سبيل دعم جهود التنمية. وأشار إلى أن فجوة الإنجاز في إطار برنامج عمل اسطنبول زادت سوءاً في أكثر بلدان العالم ضعفاً وتبرز حاجة هذه البلدان إلى بناء القدرة على الصمود.

61- وأدلى ببيانات المتكلمون التالية أسماؤهم: ممثل ملاوي، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، باسم مجموعة الـ 77؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل كندا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل الصين؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل أنغولا؛ وممثل البرتغال؛ وممثل فنلندا؛ وممثل غامبيا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل زامبيا؛ وممثل اليمن؛ وممثل كينيا.

62- وأبرز ممثل إحدى المجموعات الإقليمية انخفاض معدل الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛ حيث لم تخرج من هذه الفئة سوى ستة بلدان منذ عام 1971. وقال إن الحالة الراهنة ليست مواتية لإعادة التصنيف، لأن الأزمات الحالية في مجالات الصحة والغذاء والمالية والطاقة والمناخ تؤدي إلى اضمحلال هذه التوقعات. ورحب بالنهج الذي يتبعه الأونكتاد إزاء مساعدة أقل البلدان نمواً على الخروج من هذه الفئة، مع مراعاة خصوصيات كل بلد لأن حياة الكثيرين تعتمد عليه، ودعا المجتمع الدولي إلى دعم أقل البلدان نمواً. ورحبت مجموعة إقليمية أخرى بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد والتي مكنت أقل البلدان نمواً من إحراز تقدم في التصدي للتحديات الهيكلية. وشددت على أن برنامج عمل الدوحة هو أفضل فرصة لرسم مسار الانتعاش لأكثر بلدان العالم ضعفاً لأنه يعكس جيلاً جديداً من الالتزامات المتجددة والمعزَّزة من جانب أقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى أهمية تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، الذي سيمكن أقل البلدان نمواً من بناء قدراتها الإنتاجية وتطوير سلاسل القيمة وإجراء تغييرات هيكلية. وأعربت عن تأييدها لاعتماد برنامج عمل الدوحة، وقالت إنها لن تدخر جهداً لدعم أقل البلدان نمواً.

63- وأعرب أحد المندوبين عن تأييده لاستراتيجية بناء القدرات الإنتاجية وتطلعه إلى نتائج تقييمات هذه القدرات في بعض أقل البلدان نمواً، ولا سيما إثيوبيا. وأشار مندوب آخر إلى أن أقل البلدان نمواً هي أضعف البلدان وستحتاج إلى أنشطة متعددة للمساعدة التقنية على الصعيدين الثنائي والدولي. وسلط الضوء على المساعدة الثنائية التي يقدمها بلده إلى أقل البلدان نمواً في عدة مجالات، ودعا إلى دعم إجراءات الأونكتاد الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً. ورحب مندوب آخر بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في إطار برنامجي عمل اسطنبول والدوحة، وضرب مثالاً على ذلك بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى بلده في مجال الصناعة والوصول إلى الأسواق. وقال إن بلده يركز على التحول الهيكلي، وتحقيق الانتقال الرقمي، وتعزيز القدرات الإنتاجية؛ وكرر طلب المساعدة التقنية من الأونكتاد.

64- وأشار مندوب إلى جودة كل من التدريب الذي يقدمه الأونكتاد في مجال ريادة الأعمال وبرنامج التدريب من أجل التجارة، وطلب مساعدة الأونكتاد لاستكمال الدورات التدريبية الأخرى وتطوير الخبرات. وقال مندوب آخر إن بلده بصدد وضع خريطة طريق بشأن القدرات الإنتاجية تركز على برنامج عمل الدوحة. وترمي خريطة الطريق هذه إلى بناء القدرة الإنتاجية وتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد. ووجه الانتباه إلى الصعوبات التي يواجهها بلده، ولا سيما مسألة انعدام الأمن الغذائي، وطلب المساعدة. ورحب مندوب آخر بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد على إعداد بيان مواطن الضعف. وقال إن بيان مواطن الضعف يتيح إجراء تقييم للحالة ويقدم رؤى سياساتية بشأن الإجراءات المناسبة التي ينبغي اتخاذها. وشدد مندوب آخر على بعض التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، مثل الصحة وانعدام الأمن الغذائي، والتي تتطلب دعماً من المجتمع الدولي. وحذر مندوب آخر من الزيادة في أسعار الأغذية والطاقة وطلب المساعدة من المجتمع الدولي.

65- وأكد مندوب آخر على ضرورة تنفيذ برنامج عمل الدوحة من أجل تدارك أوجه القصور في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وشدد مندوب آخر بصفة خاصة على أهمية دعم أنشطة رائدات الأعمال في أقل البلدان نمواً. فهذه الأنشطة تخلق فرص العمل وتحد من الفقر. وأشار مندوب آخر إلى أولوية الاستثمار

في أقل البلدان نمواً للحد من أوجه الضعف، وذكر مختلف الإجراءات الثنائية التي اتخذها بلده دعماً لأقل البلدان نمواً.

هاء- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند 7 من جدول الأعمال)

66- أدلت الأمينة العامة للأونكتاد بالملاحظات الافتتاحية، مشيرة إلى أن هذا البند من جدول الأعمال ظل سمة دائمة من سمات مداولات مجلس التجارة والتنمية منذ أكثر من 30 عاماً وأنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للدول الأعضاء. وقالت إن الاقتصاد الفلسطيني قد تدهور في السنوات الأخيرة ولم يكن قد تعافى تماماً من صدمة كوفيد-19 لمّا اندلعت الأزمة العالمية لتكلفة المعيشة. وأشارت إلى الأزمة المالية الحادة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية، وقالت إن السبيل الوحيد لتجنب المزيد من التدهور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية، في ظل البيئة السياسية الهشة، هو عكس الاتجاه التنازلي في المعونة. وحثت الدول الأعضاء على تقديم الدعم وموارد إضافية من الميزانية العادية وخارجة عن الميزانية حتى يتمكن الأونكتاد من الاستجابة بفعالية لما طُلب منه إنجازه بموجب الفقرة 127(بب) من عهد بريدجتاون وعدة قرارات للجمعية العامة.

67- وأوجز ممثل لأمانة الأونكتاد نتائج التقرير وتوصياته (TD/B/EX(72)/2). وقال إن التعافي من صدمة جائحة كوفيد-19 كان جزئياً ومتفاوتاً، وقد حدت منه الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة، والأزمة المالية غير المسبوقة، وانخفاض معونة المانحين في وقت تشتد الحاجة إليها. واسترسل قائلاً إن الحالة تتسم بالفقر الدائم، وبلوغ معدل البطالة مستويات فترة الكساد، واعتماد القوة العاملة الفلسطينية على العمل غير المستقر في إسرائيل والمستوطنات، وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني وانحسار الزراعة وتراجع التصنيع وتراجع التنمية، وتزايد المعاناة في غزة. وقدم أيضاً موجزاً للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

68- وأعرب رئيس وزراء دولة فلسطين عن تقديره للتقرير القيّم وشكر الأونكتاد على جهوده المتواصلة لدعم الشعب الفلسطيني. وقال إن الهدف من الاحتلال كان على مر التاريخ هو الربح. وأشار إلى أن إسرائيل تستفيد من احتلال الأراضي الفلسطينية ومصادرة الموارد. وقال إن تكلفة الاحتلال بالنسبة للشعب الفلسطيني ما فتئت تتزايد. وارتفع عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية من صفر في عام 1967 إلى 000 750 في عام 2022. وأضاف قائلاً إن السلطة القائمة بالاحتلال تستخدم ممارسات تمييزية وتملك هياكل أساسية مخصصة حصراً للمستوطنين. وتؤدي التدابير والقيود إلى تقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة، وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية، ومصادرة الأراضي، وجعل المزارعين الفلسطينيين مصدراً للعمالة لصالح اقتصاد السلطة القائمة بالاحتلال. وختم بالقول إن الاحتلال هو السبب الجذري للمشاكل المالية والاقتصادية في فلسطين، التي ستحقق الاكتفاء الذاتي ولن تحتاج إلى المعونة الدولية إذا أُنهي الاحتلال ورُفعت القيود والتدابير التمييزية وسُمح للفلسطينيين بالتحكم الكامل في أراضيهم ومواردهم.

69- وأدلى ببيانات المتكلمون التالية أسماؤهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل الفلبين، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل الصين؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل المغرب؛ وممثل الأردن؛ وممثل قطر؛ وممثل دولة إيران الإسلامية؛ وممثل كوبا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل فرنسا؛ وممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل الجزائر؛ وممثل

إندونيسيا؛ وممثل تونس؛ وممثل لبنان؛ وممثل مصر؛ وممثل باكستان؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل اليمن؛ وممثل المملكة العربية السعودية؛ وممثل العراق. وأدلى متحدث من منظمة التعاون الإسلامي ببيان.

70- وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، ونمو المستوطنات، والقيود المفروضة على حركة الشعب الفلسطيني، والحواجز المعرقلة للتجارة، وتراجع الزراعة، ومشاكل الكهرباء والمياه، والتباين بين المناطق، وتفاقم الفقر، وبلوغ معدل البطالة مستويات فترة الكساد.

71- ولاحظ العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين الانخفاض الشديد في المعونة الخارجية، وأعربوا عن قلقهم بوجه خاص إزاء الأزمة المالية الحادة والاقتطاعات الأحادية الجانب من الإيرادات الفلسطينية. وأشاروا إلى أن الحكومة الفلسطينية تتحمل مسؤوليات جسيمة ولا تملك الموارد اللازمة. وحثوا المجتمع الدولي على عكس الاتجاه التنازلي في المعونة وزيادة الدعم للحكومة والشعب الفلسطينيْن.

72- وأيد العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين الرسالة التي يحملها التقرير والتي مفادها أن الاحتلال لا يزال أكبر عائق أمام التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأعربوا عن تأييدهم لحق الفلسطينيين في التنمية. وكرروا الاستنتاجات الواردة في التقرير، في حين أيدت وفود عديدة توصيات التقرير المتعلقة بالمجال المالي وغيرها من التوصيات.

73- وعدّد ممثل مجموعة إقليمية أخرى والعديد من المندوبين الدعم الذي تقدمه بلدانهم إلى الشعب الفلسطيني. وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين عن تضامنهم مع الحق في إقامة الدولة وفي التنمية. ودعوا السلطة القائمة بالاحتلال إلى تحمل مسؤولياتها القانونية، ورفع القيود المفروضة على غزة والضفة الغربية، وإنهاء التدابير الأحادية الجانب، ووضع حد للأنشطة الاستيطانية.

74- ودعا العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين إلى إحياء عملية السلام من أجل حل عادل يقوم على وجود دولتين، ويستند إلى القانون الدولي، ويفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية.

75- وأثنى العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين على برنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الذي يواصل إجراء البحوث ونشر ورقات السياسات العامة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب وتنفيذ مشاريع بناء القدرات للقطاعين العام والخاص الفلسطيني رغم قلة الموارد والصعوبات الأخرى.

76- وحثت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين أمانة الأونكتاد والدول الأعضاء على تنفيذ أحكام الفقرة 127(ب-ب) من عهد بريدجتاون عن طريق تعزيز وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابعة للأونكتاد وتأمين موارد إضافية لها من الميزانية العادية وخارجة عن الميزانية حتى تتمكن من الاطلاع بولايتها الموسعة. وأعربت بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين عن تأييدهم لتوفير موارد إضافية من الموظفين وغير الموظفين للوحدة على النحو المقترح في ميزانية عام 2023.

77- واقترحت مجموعة إقليمية والعديد من المندوبين إدراج الفقرة 127(ب-ب) من عهد بريدجتاون ضمن الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الحالية دون مفاوضات، لأن النص قد اتُفق عليه بالفعل بتوافق الآراء.

واو- الجلسة العامة الختامية

78- قالت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إن الدورة أتاحت فرصة للتطرق بصورة مجدية للقضايا والتحديات البالغة الأهمية التي تعوق تنمية البلدان النامية. وقالوا إن التنفيذ الكامل لعهد بريدجتاون سيكتسي أهمية حاسمة في دعم الجهود التي يبذلها الأعضاء في مجال التنمية.

79- وأعربوا عن تقديرهم لاعتماد النتائج التي أفرزتها مداولات الدورة الحالية. غير أنهم أعربوا أيضاً عن خيبة أملهم لأن بعض المجموعات الإقليمية رفضت محاولة التوصل إلى نتائج بشأن بعض المسائل النابعة من التقارير التي نوقشت في الدورة، مثل التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وقد حدث نفس الأمر في دورات سابقة للمجلس، وآخرها الدورة التنفيذية الحادية والسبعين.

80- وأكدوا للمجلس استمرار التركيز الموضوعي على مضمون القضايا والمقترحات المطروحة، مع التقيد بالنظام الداخلي والامتناع عن تسييس عمل المجلس. وقالوا أيضاً إنهم سيواصلون جهودهم الرامية إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية، بالعمل مع المجموعات الإقليمية الأخرى والأمينة العامة وأمانة الأونكتاد. وقالوا إنهم لا يزالون على استعداد لمناقشة المسائل مناقشة بناءة والسعي إلى إدخال أي تحسين على النظام الداخلي حتى تتمكن المؤسسة من تنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً.

81- ودعت مجموعة إقليمية واحدة وبعض المندوبين المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته عن التنمية وتكثيف الجهود لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقالوا إن التضامن والتعاون أمران هامان ويحققان منفعة متبادلة. وشددوا على الأهمية الخاصة التي يكتسيها الدعم التقني الذي يقدمه الأونكتاد وعلى ضرورة توفير تمويل مستقر وعادل. وأعربوا عن تقديرهم لجهود الوحدة المعنية بدعم الشعب الفلسطيني على الرغم من محدودية الميزانية والموارد البشرية المتاحة لها. وأبرزوا أهمية تنفيذ عهد بريدجتاون، الذي يدعو إلى إعادة النظر في الاعتمادات المخصصة لفلسطين في الميزانية والذي اعتُمد بتوافق الآراء. لكنهم استدركوا قائلين إن توافق الآراء هذا ليس واضحاً في المجلس، وهي مشكلة ظلت قائمة منذ 20 عاماً، مع تهميش فلسطين. وقالوا إن المساعدة التقنية شملت طائفة من المجالات، مما مكن البلدان من وضع استراتيجيات مناسبة للتنمية. ودعوا إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بنود جدول أعمال المجلس. وشددوا على ضرورة مناقشة كل بند وتلبية طلبات الدول الأعضاء عن طريق عمل الأونكتاد على أرض الواقع. وقالوا إن النتائج التي تحققت في جنيف تكمل العمل الذي تضطلع به الوفود في نيويورك، وذلك عن طريق التنسيق. وطلبوا أن يدرَج في تقرير المجلس مشروعُ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ومداولاتُ الجلسة العامة الختامية[1] وأن يبلَّغ موقف الوفود إلى مكتب الأونكتاد في نيويورك.

82- وطلب أحد المندوبين إدراج البيانات المدلى بها في الجلسة العامة الختامية في تقرير المجلس. وأعرب عن أسفه لاعتبار بعض الوفود التقرير المتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني تقريراً سياسياً، في حين أنه يركز على التنمية الاقتصادية المستدامة.

83- وقال بعض المندوبين إنه ينبغي متابعة هذه المسألة من منظور تقني، وهو أمر ينبغي حله في الدورة المقبلة للمجلس. ونفوا أن يكون هناك أي تسييس في مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

84- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها الخاص للجزء الرفيع المستوى وللمتحاورات في حلقة النقاش وللأمينة العامة للأونكتاد لالتزامها الشخصي بإنجاحه. ودعت أيضاً الأعضاء إلى الانخراط بجدية في تنفيذ عهد بريدجتاون، بما في ذلك الحاجة المعترف بها إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية. وقالت إن الحالة العالمية الراهنة تتطلب دعامة قوية وفعالة لبناء توافق الآراء.

(1) عُرض مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند 6، المتعلق بالتقرير حول المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، في اجتماع لمكتب المجلس (انظر المرفق الأول).

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها من المسائل

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند 1 من جدول الأعمال)

85- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثانية والسبعين بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(72)/1، مع إدخال تعديل يعكس تأجيل مناقشة البند 3 الأصلي إلى الدورة التنفيذية المقبلة[2]. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية الثانية والسبعين على النحو التالي:

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.

2- الجزء الرفيع المستوى: إعادة الاقتصاد العالمي إلى مساره الصحيح والتصدي للتحديات الأكثر إلحاحاً.

3- الاستثمار من أجل التنمية: الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام.

4- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا – الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية.

5- الأنشطة المضطلع بها في إطار تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً.

6- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

7- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

8- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثالثة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

9- تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2021–2022 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية.

10- مسائل أخرى.

11- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثانية والسبعين.

باء- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثالثة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

86- وافق المجلس في الجلسة العامة الختامية أيضاً على جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الثالثة والسبعين، بصيغته الواردة في ورقة غير رسمية مؤرخة 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر المرفق الثاني).

(2) أعيد ترقيم بنود جدول الأعمال ذات الصلة بما يعكس هذا التغيير.

جيم- تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2021-2022 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

87- انتخب المجلس، في جلسته العامة الثالثة المعقودة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعضاء الهيئة الاستشارية لمدة سنة واحدة، للفترة 2023/2022، على النحو التالي: السيد فيديريكو فييغاس بِلتران (الأرجنتين)، والسيد زمان مهدي (باكستان)، والسيد بيدرو برافو كارانزا (بيرو)، والسيد محمدو م. أ. كاه (غامبيا)، والسيد إدواردو سبيريسن - يورت (غواتيمالا)، والسيد كليوبا مايلو (كينيا)، والسيد أحمد إيهاب عبد الأحد جمال الدين (مصر)، والسيدة تيوتا أغاي - ديمجاها (مقدونيا الشمالية).

88- ووافق المجلس أيضاً على أن يرأس رئيسُ المجلس الهيئةَ الاستشارية للفترة نفسها، وفقاً للممارسة المتبعة في الماضي.

دال- الجلسة العامة الختامية

89- في بداية الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أبلغ رئيس المجلس الأعضاء بأن أمانة الأونكتاد تلقت مذكرة شفوية من غامبيا تعرب فيها عن رغبتها في الانضمام إلى مجلس التجارة والتنمية. وقال إن الطلب قُدم وفقاً لقرار الجمعية العامة 1995 (د-19): فعضوية المجلس مفتوحة لجميع أعضاء المؤتمر، وينبغي لأعضاء المؤتمر الراغبين في الانضمام إلى المجلس أن يبلغوا الأمين العام للمؤتمر بهذه الرغبة كتابةً.

90- ورحب المجلس بغامبيا بوصفها أحدث عضو فيه[3].

هاء- مسائل أخرى

(البند 10 من جدول الأعمال)

91- لم تعرض أي مسائل أخرى على المجلس للنظر فيها.

واو- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثانية والسبعين

(البند 11 من جدول الأعمال)

92- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تقريره الذي يتضمن الموجز المقدَّم من الرئيس عن جميع البنود الموضوعية، والاستنتاجات المتفق عليها في إطار البند 4، وجدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثالثة والسبعين للمجلس، والمقررات والإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس، بما في ذلك بشأن المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة، ويعكس أيضاً مداولات الجلسة العامة الختامية. وأذن المجلس كذلك للمقرِّر بأن يضع، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة مداولات الجلسة العامة الختامية.

(3) ستصدر قائمة الأعضاء المحدَّثة بوصفها الوثيقة TD/B/INF.255.

المرفق الأول

مشـروع الاسـتنتاجات المتفق عليها بشـأن البند 6، الذي اقترحته مجموعة الـ 77 والصين*

إن مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الثانية والسبعين

وبعد النظر في التقرير المتعلق بالمسـاعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشـعب الفلسـطيني المتضمن في الوثيقة TD/B/EX(72)/2، والفقرة 127(بب) من عهد بريدجتاون،

1- *يعرب* عن تقديره للأونكتاد لما قدمه من مساعدة ودعم للشعب الفلسطيني ولما خلص إليه من نتائج وتوصيات واردة في التقرير؛

2- *يطلب* إلى الأونكتاد أن ينفذ الفقرة 127(بب) من عهد بريدجتاون المعتمد بتوافق الآراء تنفيذاً كاملاً، وذلك بتزويد برنامجه المتعلق بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني بما يكفي من الموارد البشرية والموارد من الميزانية العادية، وأن يبلغ الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في هذا الصدد في الدورة المقبلة لمجلس التجارة والتنمية والفرقة العاملة.

* يقدم هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها، دون تحرير رسمي.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثالثة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.

2- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

3- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصـــاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي.*

4- المسائل المتصلة بالهيئات الفرعية لمجلس التجارة والتنمية:

(أ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي؛

(ب) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثالثة عشرة؛

(ج) تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الثالثة عشرة؛

(د) مواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة.

5- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد التقرير.

المرفق الثالث

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	بولندا
إثيوبيا	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأرجنتين	بيرو
الأردن	بيلاروس
إسبانيا	تايلند
إستونيا	تركيا
أفغانستان	ترينيداد وتوباغو
إكوادور	تونس
ألبانيا	جامايكا
ألمانيا	الجبل الأسود
إندونيسيا	الجزائر
أنغولا	الجمهورية الدومينيكية
أوغندا	جمهورية تنزانيا المتحدة
أوكرانيا	جمهورية كوريا
إيران (جمهورية – الإسلامية)	جمهورية مولدوفا
أيرلندا	جورجيا
إيطاليا	الدانمرك
باكستان	دولة فلسطين
البحرين	رومانيا
البرازيل	زامبيا
بربادوس	زمبابوي
البرتغال	ساموا
بلجيكا	سري لانكا
بلغاريا	سلوفاكيا
بنغلاديش	سلوفينيا
بنما	السودان
بوركينا فاسو	سورينام

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(72)/INF.1.

سويسرا
شيلي
صربيا
الصين
العراق
عُمان
الغابون
غامبيا
غيانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
فييت نام
قبرص
قطر
كابو فيردي
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
الكونغو
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبرغ
ليتوانيا
مالطة
مدغشقر
مصر
المغرب
مقدونيا الشمالية
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موريشيوس
موزامبيق
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن

2- وحضر الدورة عضوا المؤتمر التالي اسمهما اللذان ليسا عضوين في المجلس:

جزر البهاما

الكرسي الرسولي

3- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلةً في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

أمانة الكومنولث

الاتحاد الأوروبي

فريق الدراسة الدولي للمطاط

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة الدولية للفرنكوفونية

منظمة التعاون الإسلامي

4- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثلةً في الدورة:

مركز التجارة الدولية

5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

مجموعة البنك الدولي

منظمة التجارة العالمية

6- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلةً في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية

جمعية التنمية الدولية

منظمة القرية السويسرية